السياسات التجارية

تعتبر السياسة التجارية جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية المطبقة في مجال التجارة الخارجية فينصرف مفهوم السياسة الاقتصادية أنها مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف مسطرة ، ومفهوم السياسة التجارية لا يختلف عنها.

تعرف على أنها " مجموعة الإجراءات التي تتخذها الحكومة في نطاق علاقاتها التجارية الدولية بقصد تحقيق أهداف معينة ، والهدف الأسمى الذي تسعى إليه عادة هو تنمية الاقتصاد القومي إلى أقصى حد مستطاع من خلال تعظيم العائد من التعامل مع العالم الخارجي ، ولكنها قد ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى كتحقيق العمالة الكاملة وتثبيت سعر الصرف... إلخ (حسب الظروف الاقتصادية التي تمر به.)

– اتجاهات السياسات التجارية وحجمها :

تعتبر السياسة التجارية الدولية عملية مزج بين نوعين من السياسات التجارية ، وهما الحرية والحماية وبذلك فهي مزج بين عناصر الحرية التجارية وعناصر الحمائية التجارية ، لأنه لا توجد صورة مطلقة لسياسة الحرية التجارية وهي الحالة التي تمتنع فيها الدولة عن التدخل بأي شكل في مجال التجارة الدولية ، كما لا توجد صورة مطلقة لحماية التجارة الدولية التي تصل فيها الدولة إلى حالة العزلة ، فتطبيق هاتين السياستين نسبي وليس مطلق.

أولا : سياسة الحماية التجارية :

سياسة الحماية التجارية تعني " الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريق أو بآخر على الاتجاه المبادلات التجارية الدولية أو على حجمها أو على الطريقة التي تسوي بها المبادلات أو على هذه العناصر مجتمعة " ، وتسمى أيضا سياسة تقييد التجارة الدولية.

1 حجج الحماية التجارية :

يستند أنصار الحماية التجارية إلى حجج اقتصادية وحجج غير اقتصادية :

1 1 – **الحجج الاقتصادية** : تكمن الحجج الاقتصادية فيما يلي :

- ✓ **حجة حماية الصناعات الناشئة :** تفرض الحماية للصناعات الناشئة على أساس أن نفقة الإنتاج الحدية للسلعة التي تنتجها هذه الصناعة تكون مرتفعة نسبيا في البداية ، فهي لن تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية التي تنتج سلعا مماثلة

بسبب ظروف نشأتها ونموها في المرحلة الأولى ، ولذلك من الضروري أن تعطي الفرصة الملائمة عن طريق حمايتها جمركيا حتى تتمكن من بلوغ مراحل إنتاجها.

- ✓ **توازن ميزان المدفوعات** : يمكن للدولة أن تستفيد من الحماية التجارية لتحقيق التوازن في ميزان التجاري ، وبالتالي توازن المدفوعات وذلك بطريقتين:

الطريقة الأولى : الرسم القيمي : بفرض قيود على الواردات (رسوم جمركية مثلا)، سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتج الأجنبي ، وهذا يرهق المستهلك المحلي ، وخاصة عندما يتمتع بمرونة طلب مرتفعة ، عندها يضطر المنتج الأجنبي إلى تخفيض أسعاره أو تحمل أتعابه المتمثلة في الرسوم الجمركية وبهذا يستفيد المستهلك من هذه الفروق متمثلة بالرفاهية الاقتصادية للمستهلك ، ويستفيد الاقتصاد المحلي من طاقته الشرائية المتزايدة بالنسبة لحجم الواردات وأسعارها .

الطريقة الثانية : الأثر الكمي : لتقييد الواردات (الحصص والإعانات) ، يؤدي إلى تخفيض لحجم الواردات وتخفيض العجز في الميزان التجاري وتنظيم احتياجات السوق من السلع المستوردة طبقا لحاجة الاقتصاد الحقيقية ، إن تنظيم التجارة الدولية ، وتطبيق بعض القيود عليها، يساعد على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات خاصة عندما يتعرض الاقتصاد إلى أزمة اقتصادية ، حيث يكون من ضمن الحلول المقدمة للرقابة على التجارة الدولية.

- ✓ **الحصول على إيرادات للخزينة العامة** : يمكن للعوائق والقيود على التجارة الدولية أن تمول جزءا كبيرا من نشاط الدولة ، مما يؤدي إلى تخفيض العبء الضريبي الداخلي ، ففرض المرتفع للرسوم الجمركية مثلا ، يؤدي إلى زيادة موارد الدولة واستخدامها في الإنفاق العام .

- ✓ **جذب رؤوس الأموال الأجنبية** : يكمن الغرض من الحماية إلى إغراء رؤوس الأموال الأجنبية لدخول الدولة قصد الاستثمار المباشر تجنباً لعبء الرسوم الجمركية المفروضة ، وهكذا يستخدم إجراء الحماية بقصد تشجيع صناعة محلية يعتمد في إنتاجها على رأس المال الأجنبي ، مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي ويزيد الإنفاق الكلي بزيادة التشغيل ، كما يساعد رأس المال على تطوير فنون الإنتاج محليا وارتفاع كفاءته .

- ✓ **حماية الاقتصاد المحلي من خطر الإغراق** : الإغراق هو بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الأجنبية ، وبيع تلك السلع في الأسواق المحلية بأسعار مرتفعة تغطي تلك الخسارة المحققة في الأسواق الخارجية ، لذلك فهو وسيلة غير مباشرة لكسب الأسواق الخارجية على حساب المنتجين سواء المحليين أو الأجنبيين ، فإذا شعرت الدولة بأي مبادرة للإغراق ، فإنها تسارع باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية اقتصادها المحلي ، عن طريق فرض رسوم جمركية مرتفعة أو منع الاستيراد نهائيا.

1 2 –الحجج غير الاقتصادية : يقصد بها مجموعة الحجج التي تتسم بالصعوبة في قياسها أو إعطاءها وزنا ماديا ، والتي تساق لتبرير تدخل الدولة في التجارة الدولية ، والتي تكمن في النقاط التالية:

- ✓ **دعم الأمن القومي** : هناك منتجات معينة ذات أهمية إستراتيجية لدعم الأمن القومي والقوة العسكرية ،فيكون من الصعب على المنتجين لهذه السلع البقاء بدون حماية ، لذلك من الضروري حماية هذه السلع التي قد لا تتسم بالكفاءة باستخدام المعايير الاقتصادية البحتة ، فيخشى أنصار الحماية أن يؤدي اعتماد الدول على العالم الخارجي في الحصول على بعض السلع الإستراتيجية كمعدات الدفاع أو الغذاء ، إلى تهديد استقلال الدولة ،خاصة عند نشوب الحروب التي تؤدي إلى قطع طرق المواصلات ، لهذا كان على الدولة حماية سوقها المحلي بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج تلك السلع الإستراتيجية.

- ✓ **الحفاظ على الشخصية القومية** : مما لا شك فيه ، أن انفتاح الدولة على العالم الخارجي نتيجة التجارة وسهولة المواصلات والاتصالات ، يساعد على سرعة انتشار العادات والتقاليد الثقافية والقيم العقائدية ، لذلك تقتضي مصلحة الدولة تقييد التجارة مع العالم الخارجي ، حماية لشخصيتها القومية وعاداتها وتقاليدها الموروثة خوفا من اندثارها ، وحمايتها من تسلل بعض القيم والأفكار الأجنبية غير المرغوب فيها.

ثانيا : سياسة الحرية التجارية:

تعبر هذه السياسة ، عن تلك الحرية التي تقود إلى التخصص الدولي و التوزيع الأكفأ للموارد الدولية ، حيث تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تملك فيها ميزة نسبية عن غيرها .

تعرف سياسة الحرية التجارية على أنها جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية للحياد ، بمعنى عدم ترك المجال لتدخل الدولة في الواردات والصادرات ، وذلك عن طريق إزالة أو تخفيض القيود التعريفية وغير التعريفية من أجل تدفق التجارة الدولية.

وتعرف أيضا على أنها عودة مرة أخرى إلى تطبيق المبادئ المثالية للنظرية الاقتصادية ، التي ترى أن أهم وظيفة للسوق هي تحقيق المنافسة ، وهذه الأخيرة تتضمن الكفاءة الاقتصادية ، العدالة الاجتماعية ، فالكفاءة الاقتصادية تحقق الحد الأقصى من الإنتاج والتوزيع الأمثل للموارد ، أما العدالة الاجتماعية تحقق البدائل المختلفة للمستهلك والأسعار المنخفضة والتنافس واتساع نطاق الاختيار.

1 حجج سياسة الحرية الاقتصادية :

ينادي أنصار سياسة الحرية التجارية بضرورة القيام بالتبادل الدولي من أجل تحقيق المكاسب ، في نظام دولي خال من القيود والعراقيل، استنادا إلى مجموعة من الحجج أهمها:

- ✓ **التخصص في الإنتاج** : تتنافس عدة دول في فروع واحدة من الإنتاج دون أن تجد كل منها مصلحة واضحة في الاقتصار على فرع دون الآخر .بالإضافة إلى ذلك فإن الظروف الإنتاجية التي تدعو إلى التخصص معرضة للتغير و من الصعب في الفترة القصيرة أن يتكيف تركيب الإنتاج بحيث يتناسب و هذه الظروف الجديدة لا سيما إذا اعتمدنا على قوى السوق وحدها لتحقيق هذا التكييف.
- ✓ **الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية .**
- ✓ **كون الحرية تشجع التقدم التقني** :يرد على هذه الحجة أنها تهتم بمصلحة المستهلك على حساب المنتج، كون طبيعة المنافسة هي البقاء للأصلح و القضاء على المنتج الضعيف ، و بذلك إذا حصل المنتج الخارجي على أي تفوق في الإنتاج نتيجة التقدم الفني ، ونجح في ذلك فسيؤدي إلى سحب السوق المحلي من المنتج الوطني و بالتالي اضمحلال هذا الفرع من الإنتاج والاعتماد على الاستيراد لتمويل احتياجات الاستهلاك .أما إمكانية المنتج المحلي(الذي يتأثر بالأسعار المنخفضة بسبب المنافسة الدولية)في التحول إلى فرع جديد يكون العائد فيه أكبر فليس من السهل إيجاد مثل هذه الفروع أو من السهل الانتقال إليها و بالذات في الدول المتخلفة التي ليس لديها تفوق دولي في الإنتاج الصناعي .
- ✓ **كون الحماية تؤدي إلى سياسة إفقار الغير** :لقد ظهرت هذه الحجة في الأوساط الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية و أساسها هو أن الرسوم الجمركية العالية قد تدعو إلى خفض حجم التجارة الدولية بوجه عام لأن تقليل حجم الواردات ينتهي عادة بنقص في حجم الصادرات و حيث أن التجارة الدولية ما هي إلاّ تبادل و مقايضة في السلع و الخدمات بين الدول فلن تستطيع دولة أن تصدر فائض إنتاجها بصفة مستمرة دون أن تستورد فائض إنتاج العالم الخارجي..

2 - أساليب السياسة التجارية :

تعتمد الدولة في تنظيم تجارتها الخارجية ، على مجموعة من الأدوات ، التي تستطيع بها التحكم في التجارة الدولية ، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وهذه الأدوات مقسمة إلى ثلاثة أنواع من الأساليب المتمثلة في الأساليب السعرية ، الكمية والتنظيمية .

الفرع الأول : الأساليب السعرية :تتمثل الأساليب السعرية في الرسوم الجمركية ، وهي أكثر الأساليب استخداما في مجال التجارة الخارجية ، الإعانات ، الإغراق ، تخفيض سعر الصرف.

1 -**الرسوم الجمركية** : تعرف الجمارك الرسوم الجمركية على أنها ضريبة تفرضها الدولة على السلع ،عندما تجتاز حدودها ، سواء كانت صادرات أو واردات ، وتعتبر ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك لأن عبئها يمكن نقله من المستورد إلى المستهلك ، والغالب أنها تفرض على الواردات كوسيلة أساسية لتطبيق الحماية التجارية ، ونادرا ما تفرض على الصادرات للحصول على إيرادات ، وهو شائع التطبيق في الدول المتخلفة. ويطلق على مجموع الرسوم الجمركية المطبقة في الدولة ، خلال فترة زمنية معينة التعريفة الجمركية، وهي عبارة عن جدول أو قائمة بالرسوم الجمركية المفروضة على مختلف السلع المستوردة.

1 2 -أنواع الرسوم الجمركية:

- ✓ **الرسوم القيمية** : تفرض وتحسب على أساس في قيمة البضاعة المستوردة، أي نسبة من سعر البيع أو الاستيراد كأن تفرض 5% من قيمة السلعة .
- ✓ **الرسوم النوعية** : تحدد الرسوم النوعية على أساس مبلغ معين لكل وحدة من وحدات السلعة المستوردة ، بصرف النظر عن قيمة السلعة ، كأن تفرض 50 دينارا على كل طن من الشحنة .
- ✓ **الرسوم المركبة** : وهي الرسوم التي تتضمن رسما نوعيا ويضاف إليه رسم قيمي، كأن تفرض ضريبة قيمية ب 10 % من قيمة السلعة و20دج على كل كيلو غرام زائد من السلعة .

2 - **إعانات التصدير** : تعتبر الإعانات من وسائل السياسات التجارية ، التي تستهدف تشجيع الصادرات وجعلها أكثر تنافسية في الأسواق الدولية.

يتمثل في تقديم الدولة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين ، حتى يتمكنوا من تصدير سلع معينة ، محاولة في ذلك لكسب الأسواق الدولية عن طريق تمكين المنتجين أو المصدرين من البيع في الخارج بأسعار لا تحقق لهم الربح ، على أن تقدم الدولة لهم منحا أو إعانات تعوضهم عن ذلك الربح المفقود

2 1 -أنواع الإعانات :.

- ✓ .**إعانات مباشرة**: تتمثل في دفع مبلغ معين من النقود ، يحدد إما على أساس قيمي أو على أساس نوعي .
- ✓ **إعانات غير مباشرة** : تتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي ، كأن تمنح الدولة المصدرين الإعفاء أو التخفيض الضريبي ، تسهيلات ائتمانية ، إتاحة بعض الخدمات بنفقات رمزية.....

3 – **الإغراق:** يقصد بالإغراق ، انتهاج دولة معينة أو تنظيم احتكاري معين، لسياسة تعمل على التمييز بين الأسعار السائدة في الداخل و السائدة في الخارج و ذلك بخفض أسعار السلعة المصدرة في الأسواق الخارجية عن المستوى الذي تحدده قيمة السلعة في الداخل مضافا إليها نفقات النقل.

والتعريف الشائع للإغراق هو محاولة بيع السلعة في الأسواق الدولية بأقل من تكلفتها، أو على الأقل بيع السلعة دوليا بسعر يقل عن السعر المحلي ، وبالتالي ينطوي مفهوم الإغراق في بيع سلعة بسعرين مختلفين ، أحداهما مرتفع والآخر منخفض .

4 – **سعر الصرف** : يقصد به أي انخفاض تقوم به الدولة عمدا ، في قيمة الوحدة النقدية المحلية مقومة بوحدات نقدية أجنبية ، سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة إلى الذهب ، أو لم يتخذ أي إجراء ، ويترتب على هذا الإجراء تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ، ويرفع الأسعار الأجنبية مقومة بالعملة المحلية.

5 – **آثار سعر الصرف** : لتخفيض سعر الصرف آثار على قيمة الصادرات والواردات ،بما يترتب عليه من انخفاض سعر الصادرات المحلية وارتفاع قيمة الواردات الأجنبية ، وإن كان ذلك متوقف على درجة مرونة الطلب لتغيرات الأسعار الناتجة عن هذا التخفيض ، أم أثر التخفيض على مستوى الأسعار المحلية ،يعني انخفاض سعر السلعة المصدرة بنفس نسبة التخفيض ، هذا إذا لم يحدث ارتفاع عام في الأسعار المحلية ، مما يؤدي إلى تلاشي أثر التخفيض ، وقد يمثل تخفيض سعر الصرف خطراً حقيقياً على قيمة العملة الوطنية لأسباب عديدة منها ضعف ثقة الأفراد فيها وميل الأسعار الداخلية إلى الارتفاع مما يسبب رفع نفقات المعيشة لاسيما إذا ما كانت الدولة تعتمد على الواردات من السلع الضرورية ،أو كان إنتاج الصادرات غير مرن.

الفرع الثاني : الأساليب الكمية

من أهم الوسائل الكمية المستخدمة ، نظام الحصص و تراخيص الاستيراد.

1 – **الحصص:** يقصد به أن تضع الدولة حدا أقصى للكمية أو القيمة التي يمكن استيرادها من سلعة معينة خلال فترة زمنية محددة ، وقد انتشر هذا النظام عقب الكساد الكبير سنة أوائل الثلاثينات، كقيد على حرية التجارة الدولية ، إلى جانب الرسوم الجمركية التي لم تكف لمواجهة الانخفاض الكبير في أسعار المنتجات الزراعية ، خاصة الأمريكية ، وكذلك لمواجهة التخفيض في عملات الدول الأخرى منه الجنيه الإسترليني ، وقد كانت فرنسا تبحث عن أسعار مرتفعة للقمح لحماية فلاحيها، الدولة الأولى التي استخدمته كقيد لوارداتها، ثم تبعتها الدول الأخرى.

1 4 - أنواع الحصص:

- ✓ **الحصة الإجمالية:** وفيها تحدد الدولة الكمية أو القيمة الكلية التي يسمح باستيرادها من سلعة معينة

خلال فترة زمنية معينة، دون توزيع هذه الكمية على الدول المصدرة والمستوردين المحليين ، إلا أنه يعاب على هذا النظام أنه:

-تؤدي إلى إنفراد إحدى الدول المصدرة بكامل الحصة أو الجزء الأكبر منها، ليس لاعتبارات ارتفاع الكفاءة الإنتاجية للسلعة ولكن لقرب سوق هذه الدولة التي قامت بفرض الحصة.

-تراكم السلعة في بداية من الفترة التي تغطيها الحصة ، ونقصها في باقي الفترات الأخرى.

-زيادة درجة الاحتكار في السوق المحلي ، بسبب سيطرة كبار التجار المستوردين على الجزء الأكبر من الحصة ، نظرا لإمكانياتهم المادية ، مما يؤدي إلى ارتفاع السعر في السوق المحلي والإضرار برفاهية المستهلك.

- ✓ **الحصة الموزعة** : وهو أن تقوم الدولة بتوزيع الحصة بين الدول المصدرة على أسس معينة ، أهمها نسبة صادراتها قبل فرض الحصة أو صادراتها في السنوات السابقة ، غير انه يؤخذ على هذا النظام أنه:

-يؤدي توزيع الحصة على عدد محدود من الدول المصدرة على حساب دول أخرى.

-صعوبة توزيع نصيب كل دولة مصدرة من الحصة على المصدرين لهذه السلعة في دولة التصدير.

-توزيع الحصة على عدد محمود من الدول المصدرة ، لا يكون من مصلحتها ، لأنه من شانه التقليل من درجة المنافسة.

2 - تراخيص الاستيراد

عادة ما يكون تطبيق هذا النظام مقترنا بنظام الحصص ، والمقصود بتراخيص الاستيراد هو عدم السماح باستيراد السلع إلا بعد الحصول على ترخيص (إذن) من الجهة الإدارية المختصة ، وقد يكون الترخيص عاما في حدود الحصة الكلية المقرر استيرادها ، وقد يتم تحديدها مسبقا ، وهذا الأسلوب يسمح للدولة ببيعه في المزاد العلني ، مما يتيح لها فرصة المشاركة في أرباح الاستيراد.

الفرع الثالث : الأساليب التنظيمية

تتمثل الوسائل التنظيمية في تلك الوسائل التي يدخل في إنشاءها مجموعة من الدول ، تحاول التأثير على التجارة الخارجية باستعمال أدوات تنظيمية ، أهمها، المعاهدات التجارية ، الاتفاقات التجارية ، اتفاقات الدفع ، التكتلات الاقتصادية و إجراءات الحماية الإدارية.

1 -**المعاهدات التجارية** : تعرف على أنها اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية ، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو التجاري. يتم التوصل إليها بأساليب دبلوماسية لتنظيم التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر ، مثل الرسوم الجمركية والمعاملات الضريبية على السلع المتبادلة وتقوم المعاهدات التجارية على مبادئ عامة مثل المساواة ، المعاملة بالمثل والدول الأولى بالرعاية أي منح الدولة أفضل معاملة يمكن أن تعطيها الدولة الأخرى لطرف ثالث

2 -**الاتفاقات التجارية:**

تتميز عن المعاهدات على أنها اتفاقات قصيرة الأجل ، كما تتسم بأنها تشمل قوائم السلع المتبادلة وكيفية تبادلها ، والمزايا الممنوحة على نحو متبادل فهي ذات طابع إجرائي وتنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة .

3 -**اتفاقيات الدفع** :

عادة ما تكون مقترنة بالاتفاقات التجارية ، وقد تكون منفصلة عنها ، وتنطو ي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين دولتين ، لذلك يغلب على بنودها مسائل كتحديد عملة التعامل ، كيفية تسوية الالتزامات أي من خلال فتح حساب العملات المحلية أو الدولية ، تحديد سعر الصرف ، تحديد العمليات الداخلة في التبادل... ، هذه السياسة تنتشر بين الدول التي تتبع سياسة تجارية حمائية كالتكتلات الإقليمية ، لذلك فهي في تقلص مستمر مع الاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية.

4 -التكتلات الاقتصادية :

وهي تجمعات دولية إقليمية ، ضمن إطار يخلو من القيود والحواجز التجارية ، تعمل هذه التكتلات على تعزيز التجارة داخل تلك المنطقة ، وفي نفس الوقت تعمل على استحداث نمط جديد من القيود التجارية تجاه الدول الأخرى غير الأعضاء ، وتمر هذه التكتلات على عدة مراحل مختلفة ترتيبات التجارة التفضيلية ، المنطقة الحرة ، الاتحاد الجمركي ، السوق المشتركة ،التحاد الاقتصادي والنقدي.

5 -**إجراءات الحماية الإدارية** :

تقوم السلطات الإدارية بتطبيقها بغرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق المحلية ، والمتمثلة في فرض أجور ونفقات تحكمية مرتفعة على نقل وتخزين السلع المستوردة في المنطقة الجمركية ، التشديد في تطبيق اللوائح الصحية ، المغالاة في تقدير قيمة الواردات ، فرض رسوم على عملية التفتيش ...، وقد تقوم تلك الإجراءات أشد وطأة على المبادلات الخارجية.